ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

مداخلة شفوية عن البند 4 المتعلق بمناقشة مواضيعية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة المخزون

شكرا السيد الرئيس...

شكرا لإتاحة الفرصة لـ مؤسسه ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالمشاركة في تلك المناقشة الهامة **الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة المخزون**

وهي أحد أخطر الأنشطة التي تندرج تحت الجريمة المنظمة اليوم فقد باتت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة الأكثر تفضيلًا والأكثر استخدامًا من قِبل الجماعات المسلحة في مختلف مناطق النزاع حول العالم. وبالرغم من أن هذا النوع من الأسلحة يُتصور استخدامه في ارتكاب أغلب انتهاكات القانون الدولي الإنساني، كعمليات القتل العمد التي ترقى إلى جرائم حرب، الاعدامات خارج إطار القانون للمدنيين، إثارة الذعر بين المدنيين وترويعهم، أخذ الرهائن، الإخفاء القسري، السلب والنهب، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية.

ومن ضمن المناطق النزاعات التي تضررت من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة **سوريا** النزاع المسلح مستمرًا متسببًا في وقوع عدد ضخم من انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومتسببًا في معاناة السكان المدنيين على مدار عقدًا كامل من النزاع تأتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مقدمة وسائل الحرب التي تستخدمها الجماعات المسلحة وبالتالي التي ترتكب بواسطتها انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وكذلك كان الوضع في سورية، إذ وقع جُل الانتهاكات من جانب الجماعات المسلحة باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. شملت الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عمليات القتل العمد التي ترقى إلى جرائم حرب، والاعدامات والتهجير القسري، الاعتقال التعسفي، أخذ الرهائن، الإخفاء القسري، العنف الجنسي،

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016
Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016
Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt
PO Box : 490 El Maadi | ص.ب : 490 المعادي | 148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة
Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org
Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

التجنيد القسري، مهاجمة الأشخاص والأعيان المتمتعين بحماية خاصة، ومهاجمة أفراد الخدمات الطبية والدينية[1].

ورغم أن الانتهاكات السابقة لم تكن تخف على أحد منذ اندلاع النزاع وزيادة انتشار الجماعات المسلحة في سورية، إلا أن **الجمهورية التركية** دأبت منذ بداية النزاع على تزويد الجماعات المسلحة في سورية بالأسلحة والذخائر، وظلت على نحو لا يقبل الشك هي الداعم الرئيسي للجماعات المسلحة المعارضة للدولة في سورية[2]. وبالتأكيد لم يتوقف هذا الدعم على الدعم السياسي أو المادي فقط، بل تكرر دعم تركيا للجماعات المسلحة في سورية عسكريًا بإمدادهم بالأسلحة والذخائر[3]، لتصبح تركيا بذلك هي المورد الرئيسي للترسانة العسكرية لتلك الجماعات. وجاء مسلك تركيا على هذا النحو ضاربًا بعرض الحائط أحكام معاهدة تجارة الأسلحة التي وقعت عليها تركيا عام 2013، إذ حظرت المعاهدة الإذن بأي عمليات لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو ذخائرهم أو أجزاءهم ومكوناتهم حال العلم بأن تلك الأسلحة سوف يتم استخدامها في جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو جرائم إبادة جماعية أو هجمات موجهة ضد الأعيان المدنية والمدنيين بوجه عام[4]. ورغم توقيع تركيا على المعاهدة قبل ثمان سنوات إلا أنها ترفض التصديق عليها حتى اليوم[5]، ما يكشف عن نيتها في عدم احترام أحكام المعاهدة والاستمرار في نقل الأسلحة إلى مناطق النزاعات المسلحة ليتم استخدامها في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقول الإنسان وفي إثارة الفوضى والعنف في منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن تركيا ليست الدولة الوحيدة التي دعمت الجماعات المسلحة في سورية بالأسلحة والذخائر، إلا أنها ظلت طوال العشر سنوات هي المحطة الرئيسية عالميًا لانطلاق الامدادات العسكرية للجماعات المسلحة باختلاف الدول المرسلة لتلك الأسلحة؛ لذلك توصى مؤسسة ماعت مراقبة التزويد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصرامة بالنسبة إلى مناطق النزاعات المسلحة وتحديدا سوريا ؛ و. ضرورة تقييد تداول الذخائر وحظر نقلها إلى مناطق النزاعات المسلحة وفرض كل الرقابة الممكنة على مخازن الأسلحة والذخائر في المناطق التي تكون على حافة الوقوع في نزاعات مسلحة، دون الانتقاص من سيادة الدول، وأيضا ألتزم دولة تركيا بمعاهدة تجارة الأسلحة

---

[1] United Nations Human Rights Council, "Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic", 12 February 2014, UN Doc. No. A/HRC/25/65, p. 7 *et seq*. Retrieved from: undocs.org/A/HRC/25/65

[2] BBC News, "Why has the Syrian war lasted 10 years?", 12 March 2021. Retrieved from: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-35806229

[3] Reuters, "Turkey sends weapons to Syrian rebels facing Russian-backed assault: Syrian sources", 25 May 2019. Retrieved from: www.reuters.com/article/us-syria-security-idlib-idUSKCN1SV0FA; Reuters, "Exclusive: Turkish intelligence helped ship arms to Syrian Islamist rebel areas", 21 May 2015. Retrieved from: www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-arms-idUSKBN0O61L220150521; Hurriyet Daily News, "CHP head again accuses Turkish gov't of sending arms to jihadists", 16 February 2016. Retrieved from: www.hurriyetdailynews.com/chp-head-again-accuses-turkish-govt-of-sending-arms-to-jihadists-95291; Deutsche Welle News, "Russia claims Turkish NGOs are 'main supplier' of extremists in Syria", 1 April 2016. Retrieved from: www.dw.com/en/russia-claims-turkish-ngos-are-main-supplier-of-extremists-in-syria/a-19159685

[4] المواد 6(3)، 7(1) من معاهدة تجارة الأسلحة الصادرة في 3 يونية 2013.

[5] United Nations Treaty Collection, "Treaty Status: Disarmament, Arms Trade Treaty", Status as at: 16 August 2021. Retrieved from: treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVI-8&chapter=26&clang=_en